

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين الالتزام البيئي و منطق تعظيم الربح دراسة ميدانية

ا.سالم رشيد

جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Résumé :

Depuis la mise en oeuvre des programmes de privatisation en Algérie, les PME constituent le principal moteur de développement économique et de création d'emplois. Ces PME qui sont au centre des politiques industrielles et des préoccupations politiques de l'état, ont, en effet, des structures qui ne leur permettent pas souvent de répondre efficacement aux problèmes environnementaux auxquels elles sont confrontées. notre travail vise à étudier les pratiques environnementales des PME algériennes afin d'identifier les enjeux d'engagement environnemental dans la gestion des pme, obstacles et motivations. Notre hypothèse principale est que « l'identification à la fois des motivations et des obstacles des permet aux gestionnaires des PME de conduire plus efficacement toute démarche d'engagement environnemental ».

Notre approche est purement exploratoire. Elle repose sur une étude quantitative réalisée auprès de 202 PME. Les résultats de la recherche nous ont permis, de conclure que les PME algérienne dont leurs majorités ne s'intéressent pas au processus environnemental ni le considère comme un facteur qui doit t'être engagé dans les modes de gestion par un manque plutôt absence d'accompagnement .

ملخص
تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والآلية المثلى لخلق مناصب الشغل و إنشاء الثروة ، إلا أن مبدأ تعظيم الأرباح حال دون احترامها لقواعد احترام البيئة باستثناء تلك الناتجة عن الضغوطات الإدارية. ومن خلال هذا البحث، حاولنا الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى شبه انعدام تلك العلاقة الموجودة بين العوامل البيئية و تسيير المؤسسة. و قد يعود السبب الرئيسي في غياب هذه العلاقة إلى نقص أو انعدام المرافقة من طرف السلطات الوصية ، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر حديثة النشأة مازال البعد البيئي لم يدخل في ثقافتها.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الالتزام البيئي، التحفيز ، التدريب

مقدمة

قد يرتبط منطق تعظيم الربح بعدة اعتبارات مثل المسؤولية الاجتماعية و المصلحة المشتركة، احترام البيئة، و مطالب المستهلكين التي تطورت جنباً الى جنب مع اسلوب حياتهم و طريقة تفكيرهم من حيث نوعية الخدمات من جهة، واحتياجاتهم البيئية من ناحية اخرى. على هذا النحو ، يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسجيل عدة أسباب تجعلها ملزمة على تغيير نهجها في إدارة التنمية البيئية الشاملة. غير أنه في الواقع لا يمكن أن يحدث هذا من دون إنشاء سلسلة من الأنشطة والبرامج لدعم المؤسسات. ففي الجزائر، اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركز ثقل السياسات الصناعية، والانشغالات السياسية والاقتصادية للدولة بغية الحفاظ على وتيرة انشاء فرص عمل وخلق الثروة.

يشير الواقع العملي إلى عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عن إقحام البعد البيئي في إستراتيجياتها التنموية وأسلوب إدارتها، ذلك أن واقع هيكلتها قد يمنعه ولا يسمح لها بالتصدي بفعالية للمشاكل البيئية التي تواجهها. ومن بين مداخل تفسير هذا النقص في الالتزام البيئي لدى المؤسسات الجزائرية وجود بعض القيود الخاصة بهذه الفئة من المؤسسات، إلى جانب احتمال ضعف/عدم توفر الدعم المادي الكافي الذي كان من المحتمل أن يدعم الجهود المبذولة تجاه الالتزام البيئي. وتستند فرضيتنا إلى حقيقة أنه لا يمكن ضمان هذا الدعم من دون المعرفة التامة للواقع البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في دراسة العلاقة بين الممارسات البيئية وأساليب إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الهادفة لتعظيم الربح، و هو ما سيسمح لنا بتحليل الالتزامات البيئية الملقاة على عاتقها. ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا السؤال الجوهرى الذي يمكن صياغته على النحو التالي: **ما هي المحفزات الضرورية التي تدفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية إلى إدماج العنصر البيئي في إدارتها وتسييرها.** يقودنا هذا السؤال إلى طرح سؤالين فرعيين:

- ما هي دوافع الالتزام البيئي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

- ما هي القنوات التي تسهل الحصول على المعلومات البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

بهدف الإجابة على هذه الأسئلة، أجرينا دراسة ميدانية على 320 مؤسسة صغيرة و متوسطة جزائرية، حيث تمت معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة البرنامج الإحصائي SPAD، ثم تمت مقارنة نتائج هذا البحث بنتائج إحدى الدراسات السابقة لـ [BERGER-DOUCE S. 2007]، حيث قسم المؤسسات بدلالة المعلومة البيئية الى أربع مجموعات.

ثانياً: المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية والالتزام البيئي¹ : من أجل تحديد الآثار

المحتملة لإدراج العنصر البيئي في إستراتيجية المؤسسة الجزائرية، نستهل هذا البحث بتوضيح مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وسنعرج بعد ذلك إلى طرح القضايا المتعلقة بتحفيز وإعاقعة الالتزام البيئي، يتبعها أنواع السلوك البيئي لهذه المؤسسات.

1. مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: تطور التعريف الرسمي تجنبا

للوقوع في أخطاء التعميم، نشير إلى قضية جوهرية بخصوص ظاهرة المؤسسات الصغيرة، وهي اختلاف بعض خصائصها والمشاكل التي تواجهها من دولة إلى أخرى. يعود هذا الاختلاف في الواقع إلى العديد من العوامل الاقتصادية، القانونية، السياسية والاجتماعية. فاعتمد المشرع الجزائري على عدة عناصر في

تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم: رقم الأعمال، مجموع الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن. غير أن التصنيف الأكثر شيوعا، هو المعيار الثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة².

تحقيقا للانسجام في تعريف هذه المؤسسات، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على "الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" في جوان 2000، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمدته الاتحاد الأوروبي، إذ عرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تُشغّل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها³ السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية
مؤسسة مصغرة	1 - 9	> 20 مليون دج	> 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	> 200 مليون دج	> 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	200 مليون - 2 مليار دج	100 - 500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ديسمبر 2001، ص 6.

ACFCI. (2007), «Gestion de l'environnement pour les PME-PMI» Ed. AFNOR p. 95.

³ ALLARY A. (1998), « Les bénéfices d'une démarche environnementale pour les PME-PMI. 14000 - Lettre AFAQ sur la certification environnement n°5. Bagneux : AFAQ..

2. الالتزام البيئي بين الحوافز و المعوقات⁴:

إلى ماضٍ قريب، اعتبر منطق تعظيم الربح هو الهدف النهائي لنشاط أي مؤسسة، إلا أن طرق التسيير الحديثة الرامية لأهداف أخرى على غرار تعظيم الأرباح قد تتعدد لتصل إلى تحقيق الأرباح على المدى الطويل بدلا من أرباح قصيرة الأجل، وأهمها: صورة المؤسسة، نمو المؤسسة، حماية البيئة، إستراتيجية البقاء والمحافظة على حصة سوقية. لهذا الغرض أصبح إدماج العنصر البيئي في ثقافة المؤسسة مرهونا بتلك الفوائد التي تحققها المؤسسة جراء السلوك البيئي و الاخطار الناجمة في حالة إهمال متطلبات البيئة.

حسب الدراسة التي قامت بها جمعية " 97 Oree " و التي خلصت من خلالها إلى تبيان العوامل الرئيسية لمحفزات ادماج العنصر البيئي في تسيير المؤسسة و المتمثلة في:

- الامتثال للأنظمة و التشريعات المعمول بها .

- خفض التكاليف

- تعزيز أو تحسين صورة المؤسسة

و اقترحت تصنيفات أخرى للعوامل البيئية على أساس مراحل تطور المؤسسة (99 PERSSONNE). ويرون في هذا التصنيف بأن المؤسسات تقسم إلى مجموعات حسب الاهداف لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي⁵.

أ. أسباب قانونية _ : مجموعة القوانين والقواعد الملزم تطبيقها والمتعلقة بتنظيم العلاقة بين المؤسسة و محيطها الطبيعي و الإقتصادي (اقتطاع ضريبي، منع المواد أو البضائع الخطرة، احترام قواعد النفايات و التلوث)، حيث يرتبط هذا النوع بالمؤسسات التي تسعى للبقاء والاستمرار⁶.

ب. أسباب اقتصادية : إمكانية الاستفادة المثلى من التكاليف المرتبطة بإدماج العوامل البيئية كتحفيض الرسوم المالية أو الحصول على بعض الاعانات. ويرتبط هذا النوع بالمؤسسات التي تسعى لتحقيق الأرباح⁷.

ت. أسباب إستراتيجية: هي تلك المناهج و الاجراءات التي تهدف لتعزيز الوضع التنافسي للشركة لتحسين صورتها وكسب حصة هامة في السوق. هذه الأهداف تتوافق مع الأهداف العامة للشركة (النمو).

1.2 أنواع وتصنيفات الالتزام البيئي

سمح استعراضا للأدبيات الاقتصادية حول البعد البيئي للمؤسسات الاقتصادية بالكشف عن وجود أسباب مختلفة لاقحام العنصر البيئي في تسيير المؤسسة، ومهما اختلفت الاسباب و الاهداف، فإنه يمكن حصرها الاستراتيجيات البيئية والتي تتماشى مع خصوصيات المؤسسات الكبيرة. غير أن الدراسات التي قام بها كلا من (97 BUTEL, 97 REYNAUD, 96 FUSSLER) بينت تلك الصعوبة النظرية المتعلقة بمحاولة تقسيم

⁴ ALLARY Anne. « Les bénéfices d'une démarche environnementale pour les PME-PMI. 14000 - Lettre AFAQ sur la certification environnement n°5. Bagnex : AFAQ. 1998

ANDRE P. (1999), « L'évaluation des impacts sur l'environnement – Processus acteurs et pratiques ». Canada : Presses internationales polytechniques, p416.

DUBIGEON O. (2005), « Mettre en pratique le développement durable. Quels processus pour l'entreprise responsable ? » Pearson Education/Campus Press, Paris.

⁷ LAZZARESCHI D. (1998), « Interfaces management stratégique – Management environnemental en PME – PMI » Lyon. Conservatoire National des Arts et Métiers de Lyon.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب سلوكها البيئي. وقد كانت الدراسة قام بها 97 BUTEL من بين أهم الدراسات، وقد اقترح من خلالها تصنيفا يعتمد على سلوك المؤسسة تجاه البيئة، حيث سمح هذا التصنيف باستخراج ثلاث مجموعات⁸:

- أ. **مؤسسات ذات سلوك دفاعي**: عادة ما تكون هذه المؤسسات في المجالات الاقتصادية والمالية البحتة، وتحبذ هذه المؤسسات العائد الفوري، وتعتبر الاستثمارات الاقتصادية والبيئية عبئا و تكلفة إضافية بالنسبة لها.
 - ب. **مؤسسات ذات سلوك امتثالي**: تمثل هذه المؤسسات لكل التشريعات و القوانين فقط، دون بذل أي شيء إضافي لاحترام البيئة⁹.
 - ت. **مؤسسات ذات سلوك حساس**¹⁰: يمتد سلوك وتصرف هذه المؤسسات إلى ما يفوق المتطلبات التنظيمية، فهي تتميز بالحساسية العالية للمشاكل البيئية، وتعتبر البيئة في نظرها عنصرا أساسيا لاستمرارية المؤسسة.
- 3. الدراسة الميدانية:**

أجريت الدراسة الميدانية على 337 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2007-2009. فقد تم استجواب مسيري هذه المؤسسات عن طريق المقابلة والاستبيان، حيث تضمن هذا الأخير موضوع البحث عن الحوافز التي تدفع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لإدماج العنصر البيئي في إستراتيجياتها وطرق تسييرها.

1.3 منهجية الدراسة الميدانية والمتغيرات المعتمدة:

حتى نتمكن من الاجابة على عناصر الاشكالية المذكورة سابقا، ارتئينا استجواب مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستعمال عدة طرق (مقابلات، استبيان)، وهذا لغرض التمكن من وضع علاقة بين المنظور البيئي وطرق التسيير المستخدمة. أدت المعالجة الاولى للاستبيانات إلى إقصاء 135 استبيان لعدم صلاحيتها للتحليل، وتمت الدراسة على عينة نهائية بـ 202 مؤسسة. وتم تشكيل قاعدة معطيات بـ 25 متغيرة مصنفة إلى متغيرات نوعية و أخرى كمية مستمدة ومرتبطة حسب الأسئلة الواردة في الاستبيان. وقد تمت المعالجة بالبرنامج الإحصائي SPAD وفق أسلوب التحليل إلى مركبات متعددة (ACM) بهدف استخراج التصنيفات الممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من حيث إدماجها للبعد البيئي.

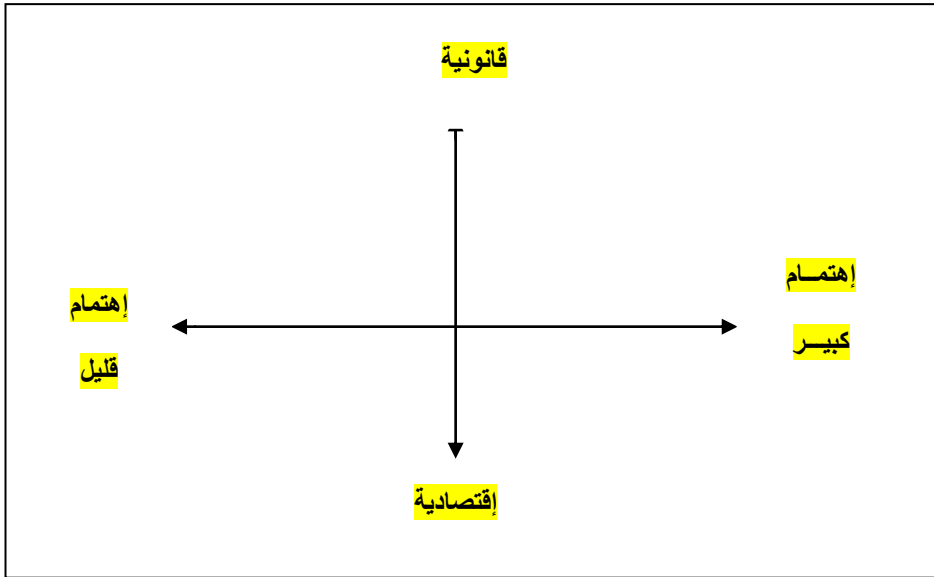
- 2.3 أنواع الالتزام البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**
- سمح أسلوب التحليل إلى مركبات متعددة بوضع إطار عام يقيم علاقة بين الاسباب المؤدية لاحترام العنصر البيئي (قانونية، اقتصادية، استراتيجية) ومستوى الانشغال بالعوامل البيئية (مستوى مرتفع، مستوى منخفض).

BERGER-DOUCE S. (2007), « Les stratégies d'engagement sociétal des entrepreneurs », Revue de l'Entrepreneuriat, vol 6, n°1. pp. 53 – 62.

DUPONT O. (1995), Les PME et le marché de l'environnement: Situation et perspectives des éco-industries en France, Paris. Ed. Presses de l'École Nationale des Ponts et Chaussées. 189 pages.

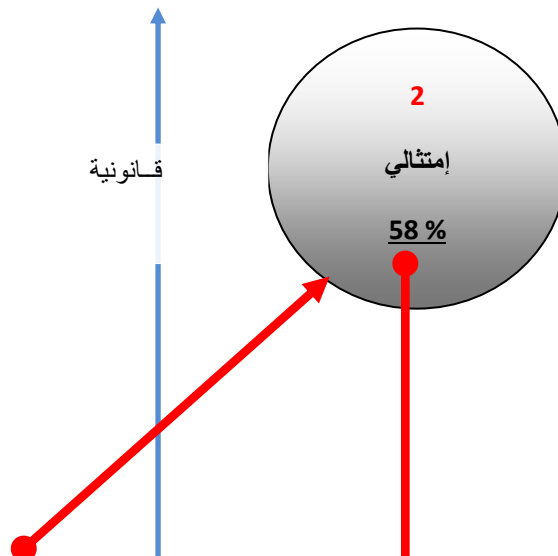
GONDRAN N. (2001), « Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales » Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet. Saint-Etienne : Ecole Nationale Supérieure des Mines. 374 pages.

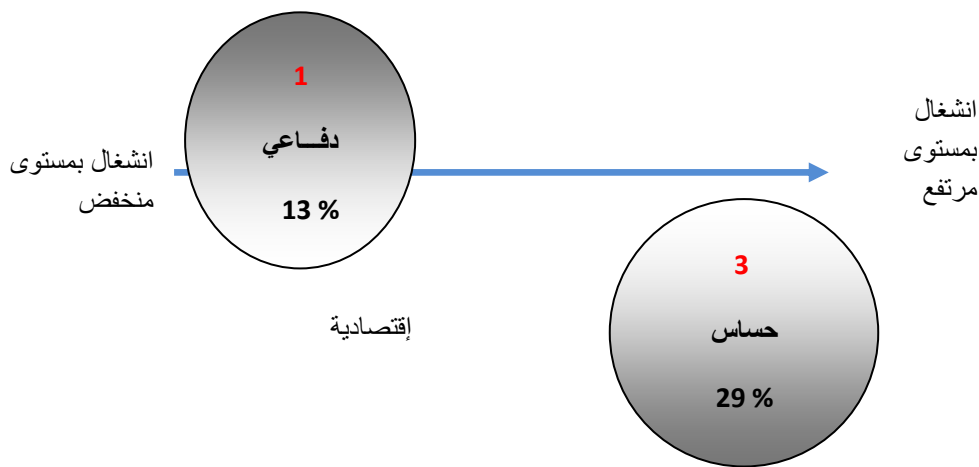
الشكل (1): يبين مدى إنشغال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالبيئة



إنطلاقاً من الشكل (01)، يمكننا استنتاج تصنيف نمطي آخر يمثل المراحل المختلفة لأقحام العنصر البيئي و هو يمثل الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بالسلوك أو النظرة للعامل البيئي و مشكلة احترامه، ومن ثم محفزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأقحام العنصر البيئي و مراعاته عند اعداد استراتيجية معينة لتسيير. يسمح هذا التصنيف باستخراج ثلاث مجموعات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ذلك حسب الشكل رقم (2).

الشكل (2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب درجة الانشغال البيئي





أ. **سلوك دفاعي** : تتألف هذه الفئة من أقلية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مثلت مستوى انشغال منخفض بالقوانين و التنظيمات المتعلقة بالعنصر البيئي، كما أن المسيرين في هذه الفئة، علاوة على تجاهلهم للقوانين والمعايير البيئية، لا يبحثون حتى على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الحوافز البيئية (المنح والاعفاءات الضريبية)¹¹.

ب. **سلوك امتثالي** : تتضمن هذه الفئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اختارت أنشطة لسبب بعدها عن العوامل البيئية، ويقتصر احترام البيئة حسب هذه الفئة على تطبيق القوانين البيئية فحسب.

ت. **سلوك حساس** : تتميز هذه الفئة من المؤسسات بطابعها الامتثالي، كالمجموعة السابقة، إلا أن حساسية مسيرها للعوامل البيئية جعلها تبحث عن الأطر التي تزيد من اهتمامها بالانشغالات البيئية ومن ثمة اقامها في مخطط التسيير¹².

3.3 عوامل اقام العنصر البيئي¹³

سمح التحليل المعتمد و المطبق على متغيرات الدراسة الخاصة بعوائق اقام العنصر البيئي في اسلوب تسيير المؤسسة بوضع تصنيف آخر عن طريق

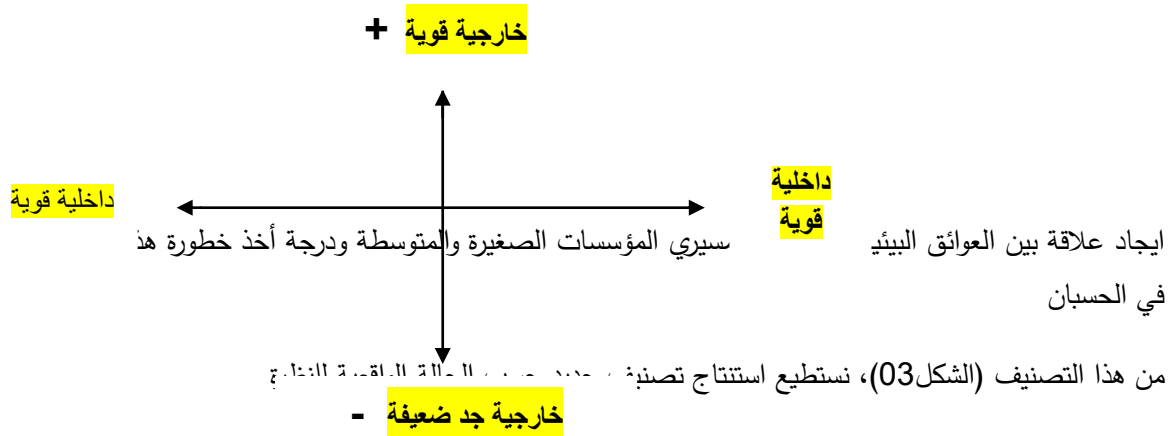
الشكل (3) : تصنيف المؤسسات حسب طبيعة العوائق البيئية



». Revue française de gestion-

21 000 » Paris. Ed. AFNOR.

ir avec les discours » Paris. Ed.



سييري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودرجة أخذ خطورة هذا

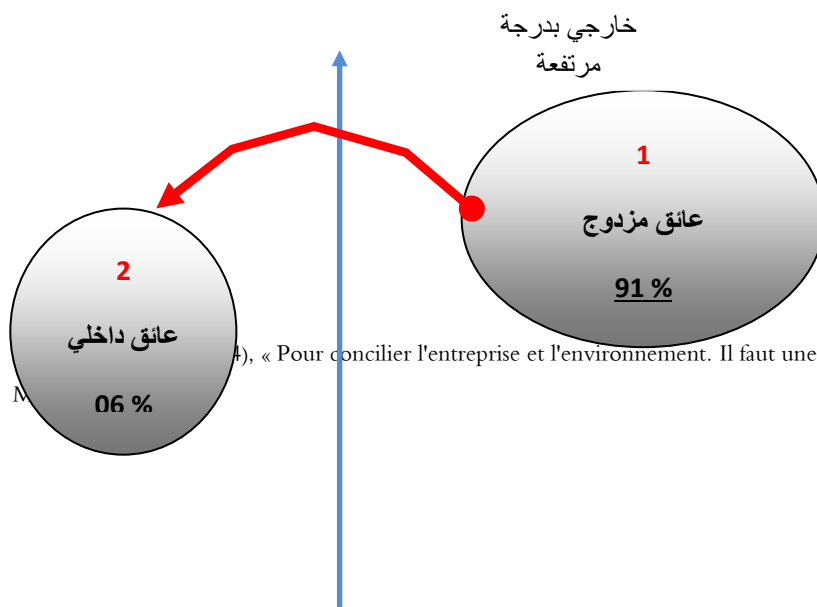
ايجاد علاقة بين العوائق البيئي في الحساب

من هذا التصنيف (الشكل 03)، نستطيع استنتاج تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على

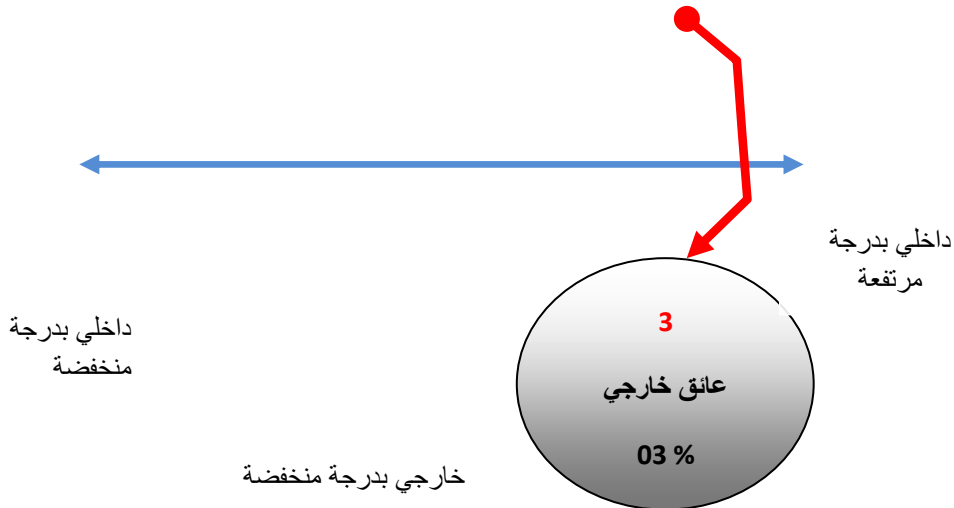
الى اقسام العنصر البيئي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اي حسب طبيعه العوائق (داخلية و خارجية) وحسب درجتها (مرتفعة، منخفضة). وقد

سمح هذا التصنيف باستخراج ثلاث مجموعات من العوائق التي تحول دون إقحام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للعنصر البيئي في تسييرها وإدارتها، ويمكن تبيانها في الشكل الموالي¹⁴:

الشكل (4): تصنيف المؤسسات حسبية النظرة البيئية



¹⁴), « Pour concilier l'entreprise et l'environnement. Il faut une approche systémique ». Paris : Annales des



أ. **عائق مزدوج**: تندرج في هذه الفئة 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تواجه عوائق داخلية وخارجية تحول دون إقحام العنصر البيئي في تسيير المؤسسة. وعليه فإن مسيري هذه الفئة من المؤسسات يبذلون كل ما في وسعهم من أجل تجاهل و إهمال العوامل البيئية باعتبارها تكاليف زائدة تحد من منطق تعظيم الربح و بالتالي تؤثر على أهدافها¹⁵.

ب. **عائق خارجي**: هذه الفئة هي أقلية وتتكون من 06% ، ويرى مسيرو هذه المؤسسات بأن العوائق الخارجية هي التي ستعرق أهداف المؤسسة¹⁶.

ت. **عائق داخلي**: تمثل هذه الفئة من المؤسسات في 3 %، ويقتصر سلوكها على مواجهة الصعوبات الداخلية التي تحول دون احترام العنصر البيئي¹⁷.

ثالثا: خلاصة واستنتاجات

يعتبر إقحام العنصر البيئي في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ظاهرة جديدة نسبيا، وقد يعود سبب ذلك إلى حداثة نشأتها، باعتبار جل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنشأت بعد 1999، حيث تشير الكثير من المعطيات إلى أنها انطلقت من مبدأ تعظيم الأرباح لا غير، كما أن كل عائق، مهما كانت طبيعته، سيؤثر سلبا على نمو قدرتها المالية. وفي هذا الشأن، يمكننا القول بأن الإنشغالات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية يبقى ضعيفا مقارنة بالدول المصنعة.

إن الاختلال الموجود بين الالتزام بالعنصر البيئي والميل إلى القوانين التنظيمية والتشريعية، يمكن تفسيره بذلك السلوك الامتثالي لمجموعة النصوص الخاصة بالبيئة من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هو ما يشير إلى أن الاستراتيجية المنتهجة من طرف هذا القطاع عبارة عن طريقة تسيير جد محدودة (نظرة قصيرة الاجل) لا تأخذ في الحسبان الأهداف بعيدة المدى وواضحة المعالم.

BOUYACOUB A. (2006), Les PME en Algérie : dynamisme et limites institutionnelles. De la gouvernance des PME-PMI. Regards croisés France – Algérie. Edition L'Harmattan. pp. 113- 127

BUTEL-BELINI B. (1997), « L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production ». Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion. Université de Lille 1. 354 p.

¹⁷ CONFAIS J, NAKACHE J -P. (2000), « Méthode de classification : avec illustration SPAD et SAS ». Montreuil. Ed. CISIA – CERESTA. 185 pages.

لقد بينت الدراسة الميدانية أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تفتقد لمنطق استراتيجي تجاه العوامل البيئية، بل تعتبرها تكاليف زائدة يجب أن تتحملها أطراف أخرى. فيشير الواقع العملي إلى عدم الحصول على الدعم المادي لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تبدي استعدادا للاخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية وانعكاساتها السلبية على المستهلك وعلى الطبيعة بحد ذاتها، مما يؤدي إلى القول بأن ثمة ضعف في آلية الدعم والمرافقة والتحفيز فيما يتعلق بإدماج العنصر البيئي في منطق التسيير وما يترتب عنه من نتائج إيجابية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وبيئتها الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والسياسية، علما أن الاتجاهات الحديثة في أساليب التسيير تهتم بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

المراجع المستخدمة

1. **ACFCI.** (2007), «Gestion de l'environnement pour les PME-PMI » Ed. AFNOR p. 95.
2. **ALLARY A.** (1998), « Les bénéfices d'une démarche environnementale pour les PME-PMI. 14000 - Lettre AFAQ sur la certification environnement n°5. Bagnex : AFAQ..
3. **ALLARY Anne.** « Les bénéfices d'une démarche environnementale pour les PME-PMI. 14000 - Lettre AFAQ sur la certification environnement n°5. Bagnex : AFAQ. 1998
4. **ANDRE P.** (1999), « L'évaluation des impacts sur l'environnement – Processus acteurs et pratiques ». Canada : Presses internationales polytechniques, p416.
5. **BERGER-DOUCE S.** (2007), « Les stratégies d'engagement sociétal des entrepreneurs », Revue de l'Entrepreneuriat, vol 6, n°1. pp. 53 – 62.
6. **BOIRAL O,** (2001), « ISO 14001 ; d'une exigence commerciale aux paradoxes de l'intégration», Actes de la X^{ème} Conférence de l'AIMS, Québec.
7. **BOIRAL O.** (2005), « Concilier environnement et compétitivité ou la quête de l'éco-efficience ». Revue française de gestion- vol. 31 n° 158. pp.163-186.
8. **BOURG D, GRANDJEAN A, LIBAERT T,** (2006), « Environnement et Entreprises : En finir avec les discours » Paris. Ed. Village Mondial. 250 pages.
9. **BOUYACOUB A.** (2006), Les PME en Algérie : dynamisme et limites institutionnelles. De la gouvernance des PME-PMI. Regards croisés France – Algérie. Edition L'Harmattan. pp. 113- 127
10. **BRODHAG Ch.** (1994), « Pour concilier l'entreprise et l'environnement. Il faut une approche systémique ». Paris : Annales des Mines.. Pp. 41- 44
11. **BUTEL-BELINI B.** (1997), « L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production ». Thèse pour le doctorat en Sciences de Gestion. Université de Lille 1. 354 p.
12. **CONFAIS J, NAKACHE J -P.** (2000), « Méthode de classification : avec illustration SPAD et SAS ». Montreuil. Ed. CISIA – CERESTA. 185 pages.
13. **DELCHET K.** (2007), « Développement durable : l'intégrer pour réussir : 80 PME face au SD 21 000 » Paris. Ed. AFNOR. 382 pages.
14. **DUBIGEON O.** (2005), « Mettre en pratique le développement durable. Quels processus pour l'entreprise responsable ? » Pearson Education/Campus Press, Paris.

15. **DUPONT O.** (1995), Les PME et le marché de l'environnement: Situation et perspectives des éco-industries en France, Paris. Ed. Presses de l'École Nationale des Ponts et Chaussées. 189 pages.
16. **FUSSLER .C, JAMES .P.** (1996), Driving eco-innovation, Londres: Pitman Publishing. 364. pages.
17. **JULIEN P.-A.,** (1994), « *Les PME : bilan et perspective* », Les Presses Inter Universitaires, Economica, Québec
18. **GONDRAN N.** (2001), « Système de diffusion d'information pour encourager les PME-PMI à améliorer leurs performances environnementales » Thèse de doctorat en Sciences et techniques du déchet. Saint-Etienne : Ecole Nationale Supérieure des Mines. 374 pages.
19. **LAZZARESCHI D.** (1998), « Interfaces management stratégique – Management environnemental en PME – PMI » Lyon. Conservatoire National des Arts et Métiers de Lyon.
20. **MORINEAU A, MORIN S.** (2000), « Pratique du traitement des enquêtes : Exemple d'utilisation du système SPAD ». Montreuil. Ed. CISIA – CERESTA. 225 pages.

Orée*, association multi acteurs, rassemble entreprises, collectivités territoriales, associations professionnelles et environnementales, organismes académiques et institutionnels pour développer une réflexion commune sur les meilleures pratiques environnementales et mettre en œuvre des outils pratiques pour une gestion intégrée de l'environnement à l'échelle des territoires.

Orée s'attache à proposer des solutions concrètes en mobilisant son réseau d'adhérents : - pour palier aux conséquences d'une croissance aveugle de l'économie au détriment de l'environnement, de manière à mettre en cohérence économie et écologie.

- pour réduire les inégalités environnementales, facteur aggravant **des inégalités sociales.**

**Le nom de Orée choisi par le Président fondateur en référence à une citation du livre d'Henry David Thoreau, Walden ou la vie dans les bois : « Quand l'économie avance, l'orée du bois recule »*